وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد دراية - ادرار

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي

شعبة: العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان

دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (ANADE) فرع أدرار

إعداد الطالبتين:

✓ عليوات هدى

✓ حاسني رانية

إشراف الأستاذ:

✓ بن العرية محمد

السنة الجامعية : 2022/2021

شكر وعرفان

جاء في الأثر أنه **" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "** وإيماناً واعترافاً منا بعظيم الجميل وبفضل الناس وبحسن صنائعهم علينا، فإننا نتوجه بأحر معاني التقدير والعرفان والجميل إلى الاستاذ الدكتور **بن العارية محمد** على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ، ونشكر سهره وحسن توجيهه و نصحه لنا فجزاه الله عنا خير الجزاء . كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة .

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى :

الذي قال فيهم تعالى عز وجل : (واخفض لهما

جناح الذل من

الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً)

والدايا حفظهما الله ، اللذان طالما سهرا على تربيتي

وتمنيا أن يريا ثمرة جهدهما .

أمي الغالية التي تعبت على تربيتي من يوم أن حملتني،

وشاركتني أفراحي وأحزاني خاصة دراستي

أبي العزيز الذي طالما سعى لتذليل العقبات

في طريقنا .

الى أنوار البيت : الاخواة والاخوات رمز مفخرتي .

والى كل الاقارب الطيبين خالاتي وأخوالي عماتي واعمامي

رانية

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

باسم الله الذي هدانا بهديه وسقانا بنعمته

أهدي ثمرة جهد السنين إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ...ومن علمني العطاء بدون انتظار من أحمل اسمه بكل افتخار

والدي العزيز " الحاج مسعود" رحمه الله *

إلى ملاكي في الحياة ...الى معنى الحب والحياة والى معنى الحنان...

إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي ...وحنانها بلسم جراحي ...غلى من لا توفي حقها كلماتي

الى اغلى الحبايب أمي الحبيبة *ليتيم مسعودة* أطال الله في عمرك يا جنتي

إلى من رافقوني دربي خطوة بخطوة منذ الصغر إخوتي أحبتي ورفيق دربي

إلى من كانو على طريق النجاح والخير

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني

معنى الوفاء.

هدى

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي بولاية أدرار، ولمعرفة دورها قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية للدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) بأدرار، واعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى ن مشاريع الاستثمار الفلاحي حظيت بالدعم والمرافقة اللازمة من قبل الوكالة لاسيما في السنوات الأخيرة بحيث أصبحت من المشاريع ذات الأولوية، وهذا ما ساهم في انتعاش المستثمرات الفلاحية بالولاية.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الفلاحي، الإعانات، المرافقة.

Abstract :

The study sought to highlight the role of support and escort agencies in fina ncing agricultural investment in Adrar Province. To learn about their role, we conducted a field study at the level of the National Agency for Support and Entrepreneurship Development (ANADE) in Adrar Province. We relie d on the descriptive and analytical approach.

Keywords : agricultural investment, subsidies, utilities.

الفهارس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

اهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمــة: ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفصل لأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

تمهيد: 4

المبحث الأول: الاطار المفاهمي للاستثمار الفلاحي والهيئات الداعمة والمرافقة 5

المطلب الأول: الاستثمار الفلاحي 5

المطلب الثاني: الهيئات الداعمة والمرفقة 8

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة ومناقشتها 15

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية والاجنبية 15

المطلبالثاني: مناقشة الدراسات السابقة 24

خلاصة.....24

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

تمهيـــــــد 26

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بأدرار 27

المبحث الثاني :دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة أدرار في تمويل المشاريع الفلاحية.....33

المطلب الأول: صيغ التمويل والإعانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة أدرار للمشاريع الفلاحية..... 33

المطلب الثاني: حصيلة المشاريع الفلاحية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.....39

خلاصة الفصل 44

خاتمــة..... 45

قائمة المصادر والمراجع: 52

فهرس الجداول

صيغة التمويل الذاتي وكالة ANADE.....الجدول رقم01: 35

الجدول رقم 02: وكالة صيغة التمويل الثنائي ANADE.....36

الجدول رقم03: وكالة التمويل الثنائيANADE : 36

الجدول رقم04 مستويات التمويل وكالةANADE 37

الجدول رقم05 مدة سداد القروض البنكية 38

الجدول رقم :06 إجمالي المشاريع الممولة من طرفANADE 40

مشاريع ممولة بحسب شكل التمويل:07الجدول رقم 41

الجدول رقم 08: إجمالي المشاريع الممولة من طرف ANADE 41

الشكل رقم 03: يمثل إجمالي المشاريع الممولة من طرف ANADE.....44

فهرس الأشكال

الشكل رقم01: الهيكل التنظيمي لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADEفرع أدرار. 29

الشكل رقم 02: يمثل إجمالي المشاريع الممولة من طرفANADE 40

الشكل رقم :03 يمثل إجمالي المشاريع الممولة من طرفANADE **42**

المقدمة

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات في اقتصاد أي دولة ،فمهما كانت الخلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره يؤثر على القطاعات الاخرى ،و تاثره هو الاخر بالتغيرات الحاصلة في هذه القطاعات . وقد أولت الجزائر في الفترة الأخيرة اهتمام كبير لهذا القطاع ،حيث قامت بإدراج مجموعة من البرامج تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة .

قصد تجسيد هذه البرامج الاقتصادية المسطرة قامت الدولة بإنشاء هيئات امتيازية الغرض منها تقديم الدعم و المرافقة قصد تحفيز الاستثمار بشكل عام من جهة و لتوظيف اكبر قدر من العمالة العاطلة من جهة اخرى ، وتتمثل هذه الهيئات اساس من الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

إشكالية الدراسة:

ومن مجمل ما سبق ذكره فإن إشكالية بحثنا الرئيسية التي نسعى إلى الإجابة عليها يمكن طرحها على النحو التالي :

ما هودور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي ؟

_أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية الاستثمار الفلاحي والهيئات الداعمة والمرافقة له وذلك من خلال:

– التعريف بمختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الفلاحي والهيئات الداعمة .

–الإطار التطبيقي لدور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية .

_المنهج المتبع :

قصد الإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة على إشكالية البحث ، وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية اعتمدنا على المنهج الاستنباطي وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف الجوانب النظرية للموضوع.

_حدود الدراسة :

نحاول في هذه الدراسة معرفة دور الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فرع أدرار في دعم و تطوير المشاريع الفلاحية للولاية.

_هيكل الدراسة :

لغرض دراسة هذا البحث قمنا بتقسيمه الى فصلين بالمقدمة ، حيث يتمحور الفصل الأول حول الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة ، حيث سنتناول الإطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي و الهيئات الداعمة و المرافقة ، وكذلك مع عرض الدراسات السابقة و مناقشتها.

الفصل الثاني سنتطرق حول دراسة التطبيقية لمعرفة دور الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فرع أدرار في دعم و تطوير المشاريع الفلاحية للولاية.

الفصـل الأول:
الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات في اقتصاد أي دولة، فمهما كانت الخلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره يؤثر على القطاعات الأخرى، وتأثره هو الآخر بالتغيرات الحاصلة في هذه القطاعات، وقد أولت الجزائر في الفترة الأخيرة اهتمام كبير بهذا القطاع، حيث قامت بإدراج مجموعة من البرامج تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة، وقصد تجسيد هذه البرامج الاقتصادية المسطرة قامت الدولة بإنشاء هيئات إمتيازية الغرض منها تقديم الدعم والمرافقة قصد تحفيز الاستثمار بشكل عام من جهة ولتوظيف أكبر قدر من العمالة العاطلة من جهة أخرى، وتتمثل هذه الهيئات أساس من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADEA، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

لذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كتالي:

- **المبحث الأول: الاطار المفاهمي للاستثمار الفلاحي والهيئات الداعمة والمرافقة؛**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها.**

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي والهيئات الداعمة والمرافقة

إن الوقوف على تحديد المقصود بالاستثمارات الفلاحية ضرورة ملحة أمام كل مهتم بالتنمية لتحديد مجال تدخل القطاع الفلاحي الذي أصبح يمثل أحد الركائز الأساسية في برامج التنمية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وسنحاول في هذا المبحث وضع الأطر المفاهيمية للاستثمار الفلاحي

المطلب الأول: الاستثمار الفلاحي

تعددت مفاهيم الإستثمار الفلاحي لدى الباحثين الاقتصاديين غير أنها تصب في معنى واحد وهو ما سنبرزه من خلال هذا المطلب

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الفلاحي

1- يعرف الإستثمار الفلاحي على انه دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الفلاحة (الأرض، العمل، و رأس المال) وتشغيلها بقصد إنتاج موارد فلاحية لسد حاجات المستهلكين و الحصول على أفضل النتائج الممكنة فيما يخص إنتاج الغذاء وتوفيره.

2- كما يعني الإستثمار في الفلاحة التخلي عن شيء ما في الوقت الحاضر كالنقود أو الجهد أو الوقت لأجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم و دخلهم في المستقبل، فشراء محراث أو بناء حوض للري أو تعلم مهارة جديدة أو زراعة الأشجار و تربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها أشكال من الإستثمار ترمي إلى زيادة إنتاجية الفلاح أو دخله.[1]

3- هناك من يحصر عبارة الإستثمار الفلاحي في كلمة الفلاحة و التي تعني العناية بالحقل و زراعة الأرض و تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كزراعة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية و اقتناء الحيوانات الإنتاج الحليب و الصوف، اللحوم و الجلود و تربية الدواجن و النحل وغيرها، و لكن هذا التعريف يبقى ضيقا نظرا لتطور الأنشطة الفلاحية و كبر أسواق الغذاء في الفترة الراهنة وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل آخر بها، لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه للمخازن أو الوسطاء[2]

يلخص مفهوم الإستثمار الفلاحي على انه جهد مبذول في خدمة الأرض و تربية الحيوانات من خلال تجسيد مشاريع بالإعتماد على تكنولوجيات جديدة للإنتاج من اجل رفع المنتوجات كما و نوعا.

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الفلاحي

يتصف الاستثمار الفلاحي بخصائص عامة، ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

---

[1] قدور فلاق حمزة، العرجاني محمد، **دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية –دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية ولاية عين الدفلى–**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الموسم الجامعي 2018-2019، ص07.

[2] جواد سعد العارف، الاقتصاد الفلاحي، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن –عمان، 2009، ص81.

1- ضخامة رأس المال الثابت والمنقول: يتمثل رأس مال المستثمر في الإنتاج الفلاحي بصفة عامة في قيمة الأرض الفلاحية وما عليها من منشآت ثابتة، بالإضافة إلى قيمة الأصول الرأسمالية كالآلات الفلاحية، ثم الأصول الرأسمالية المتداولة واللازمة للإنفاق على الخدمات الفلاحية؛[1]

2- التغير التكنولوجي الفلاحي: فقد عرفت الفلاحة في العقود الأخيرة تغيرا نوعيا كبيرا في وسائل وأساليب الإنتاج أدى بمكننة العمليات الفلاحية واستعمال مدخلات جديدة كالأسمدة والمبيدات التي صارت مستلزمات أساسية في الفلاحة العصرية يتطلب إدخالها استثمار أموال كبيرة.[2]

3- عنصر المخاطرة: يعد ارتباط الإنتاج الفلاحي بعمليات بيولوجية شديدة التأثر بالعوامل الطبيعية تجعله محاطا بكل حالات عدم التأكد، الذي يزيد من مخاوف المستثمرين من عدم إمكانية الحصول على عوائد مجزية.[3]

4- المناوبة الزراعية: وهي التناوب الرشيد لزراعة المحاصيل المختلفة في المشروع الفلاحي وقد يتم هذا التتابع لكل محصول كل سنتين، ثلاث سنوات أو أكثر.

5- الفلاحة شديدة التنافس: سوق المنافسة لا تتحقق إلا بتوفر الشروط التالية:

- وجود عدد كبير من البائعين والمشترين؛
- تجانس وحدات السلعة المنتجة؛
- حرية الدخول والخروج من وإلى السوق بالنسبة لأي بائع أو مشتري؛
- المعرفة التامة.

6- بطء دورة رأس المال: ذلك لأن التدفق النقدي في النشاط الفلاحي لا يكون في الغالب إلا مرة واحدة عند بيع المحصول نهاية الموسم، مما يجعل الدورة الإنتاجية طويلة خاصة في الإنتاج النباتي المتعلق بمحاصيل الحقل الكبرى، مما لا يتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الفترة (الدورة الفلاحية).

7- اختلاف السنة المالية الفلاحية عن السنة المالية العادية: مما يؤدي إلى اختلال عمل البنوك ذات النشاط الاستثماري من الناحية المحاسبية كترصيد الحسابات وإعداد الميزانيات، مما يجعلها تحجم عن التعامل مع المستثمرين في قطاع الفلاحة

---

[1] عثمان أحمد الخولي، محمود محمد الشريف، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1972، ص36.

[2] عثمان أحمد الخولي، محمود محمد الشريف ، المرجع نفسه

[3] رابح زبيري، الاصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على تطوره، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1996، ص26.

8- صعوبة توزيع التكاليف بدقة وضعف تركيز وسائل الإنتاج لوحدة المساحة:

وتتمثل فيما يلي:[1]

أ. صعوبة توزيع التكاليف على الوحدات الانتاجية: وهذا بسبب خضوع الانتاج الفلاحي لظاهرة ترابط المنتوجات كالقمح والتين مثلا، فضلا عن مدخلات دورة إنتاجية معينة قد تكون من مخرجات دورة إنتاجية سابقة لنفس الفرع، فيثار السؤال حول كيفية تقييمها: بسعر السوق أو بسعر التكلفة.

ب. ضعف تركيز وسائل الانتاج لوحدة المساحة: حيث يجري الإنتاج الفلاحي على مساحات واسعة من الأراضي، مما ينشأ عنه أسلوب خاص في التنظيم وصعوبة التوليف بين عناصر الإنتاج لبلوغ السعة المزرعية المثلى.

9- التخصص النطاقي المفروض: هو قيام الوحدات الزراعية في نطاق جغرافي معين بالتركيز على إنتاج زرع معين، تماشيا مع مميزات التربة والمعطيات المناخية.[2]

الفرع الثالث: متطلبات الاستثمار في القطاع الفلاحي

يستوجب الاستثمار الفلاحي عدة متطلبات منها:[3]

1- زيادة مساحات الأراضي الفلاحية من خلال استزراع أكبر مساحات ممكنة، أو من خلال عمليات الإستصلاح الجديدة التي تدخل مساحات مهمة في النشاط الزراعي

2- توفير الإمكانيات الضرورية للإستفادة من موارد المياه الموجودة، والعمل على تنميتها وتوفير موارد جديدة.

3- الحد من النزوح الريفي، لأنه يؤدي إلى إيجاد فرص عمل كافية لقوة العمل المتنامية في المجتمعات الريفية التي تهجرها إلى المدن للسعي نحو إيجاد عمل هناك. مما يساهم في الوقت نفسه بتنظيم المدن وجعلها بالمستوى المطلوب من حيث الخدمات و الفعاليات و المجال الجغرافي المدني المناسب للحياة الجيدة.

4- رفع الإنتاجية الفلاحية في المجتمعات الريفية وإيجاد أشكال مناسبة لزيادة القيمة المضافة في المنتج الفلاحي، سواء من خلال المكننة أو من خلال التسويق المناسب للسلع الفلاحية وزيادة فرص المنافسة فيها.

5- زيادة فاعلية البحث العلمي الفلاحي، الذي يحتاج إلى شروط مناسبة كي تطبق نتائجه ومخرجاته، وهذا في أغلبه يحتاج إلى مزيد من الإستثمارات في المجال الفلاحي.

6- تنمية الثروة الحيوانية التي تحتاج إلى كثير من الإهتمام على عدة أصعدة متعددة كإنتاج الأعلاف وتحسين السلالات وتحصينها من الأمراض مع ربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي المنظم.

---

[1] رابح زبيري، مرجع سابق، ص54.

[2] عثمان الخولي، محمود محمد الشريف، مرجع سابق، ص39

[3] قدور فلاق حمزة، العرجاني محمد، مرجع سابق، ص 09.

7- تنمية الثروة السمكية وتطويرها من خلال أسس علمية حديثة. ولعل هذا القطاع من أكثر القطاعات الفلاحية حاجة للإستثمار ومن أكثرها قدرة على إيجاد ريعية ربحية سريعة، خاصة في أماكن مرور تياري كناري و الصومال الباردين مقابل تيارات شواطئ المغرب العربي (المغرب و موريتانيا).

8- توفير المنتجات الفلاحية (النباتية والحيوانية) لضمان تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

أ- إيجاد فرص عمل جديدة؛

ب- زيادة القيمة المضافة في المادة الأولية والقدرة على استيعابه، كما يحصل في الدول المتقدمة؛

ت- إيجاد حالة توازن في الأسواق العربية بين العرض والطلب. فالصناعة قادرة على امتصاص الفائض من المنتج الفلاحي؛

ث- تأمين المادة الغذائية في الأسواق في الأوقات جميعها. حيث يمكن تخزين المنتج الفلاحي المصنع مددا زمنية؛

ج- توفير إمكانات مهمة للتسويق الفلاحي المناسب و المنافس أيضا خاصة في الأسواق العالمية.

9- تحقيق الإستقرار السياسي والإقتصادي للدولة ، من خلال ربط الشباب بالعملية الاقتصادية الوطنية والقومية، و من ثم حل معظم الأزمات التي تنشأ في المجتمع.

10- تحقيق الربح الاقتصادي المناسب لأصحاب رؤوس الأموال في مجالات اقتصادية اجتماعية بعيدة عن الإستثمارات الوهمية و غير الإنتاجية، وهذا يضمن بقاء الأموال داخل الدولة بحيث لا تتعرض للتأكل في الأزمات الإقتصادية و السياسية العالمية الكبرى.

المطلب الثاني: الهيئات الداعمة والمرافقة

إن ضعف القطاع الخاص وقلة الخبرة لدى قادة المشاريع قد قاد الدولة الجزائري على ما يزيد عن عقدين من الزمن الى الاتجاه نحو خلق أنماط أو مؤسسات خاصة لدعم والمرافقة، للتحفيز الاستثمار من جهة ولتوظيف أكبر قدر من العمالة العاطلة، حيث يعتبر هذين الأخيرين عاملين رئيسيين لديناميكية ريادة الأعمال.

الفرع الأول: مفهوم الدعم الفلاحي

عرف الدعم على أنه" مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول"

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة،

والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية

كما عرف الدعم الزراعي على أنه "مساهمات مالية تقدم من قبل الحكومات مباشرة أو من خلال إحدى أجهزتها على أراضيها لتستفيد منها الجهات المتحصلة عليها بشكل كلي أو جزئي، حيث تتمثل هذه المساهمات المالية في التحويلات المباشرة للمخصصات المالية (كالقروض والمساعدات)، والتحويلات المالية المحتملة (كضمان القروض أو مسح الديون أو إعادة جدولتها)، والعائدات الحكومية المتنازل عنها (كالتخفيضات الممنوحة على ضريبة الدخل)، والمساعدات الحكومية العينية والخدمات الأخرى باستثناء البنية التحتية، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، بالإضافة إلى كل التسهيلات والمساعدات الحكومية ذات الطبيعة العامة وغير الموجهة إلى منتجين معينين أو نشاط إنتاجي معين.[1]

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

أنشأت الوكالة في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والتي كانت تسعى الى التكفل بالاستثمار والتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

ولم تكن هذه المؤسسة بهذا الشكل الحالي بل حولت حيث كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار.

أولا: التعريف بالوكالة

"هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[2]، وتعنى هذه الوكالة بخدمة المستثمرين الوطنيين والاجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الاساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتهدف الوكالة الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتطبيق المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس ايجابا في احداث مناصب العمل.[3]

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

---

[1] عبد الحفيظ بوخرص ، الحواس زواق، **دور الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 17, العدد 1، 2017، ص449

[2] المادة21، أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، ص8

[3] عبد الله حفصي، هيئات دعم التشغيل في الجزائر مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi في الفترة 2002 – 2017، مجلة الحوار الفكري، مجلد13، العدد14،2018/06/15، ص ص 715-735.

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:[1]

- تسجيل الاستثمارات؛
- ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،
- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال؛
- تأهيل المشاريع التي تمثل اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADEA

استحدث الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب سابقا والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حاليا بمقتضى المرسوم التنفيذي 96 -296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996م، وعرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة يتولى وزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطه، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

أولا: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومراقبة الشباب البطال الذين لديهم فكرة إنشاء مؤسسات مصغرة بهدف تنشيط الاقتصاد المحلي والوطني وامتصاص البطالة، حيث انطلق التشغيل الفعلي للجهاز خلال السداسي الثاني لسنة 1997م.[2]

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تكلف الوكالة بالمهام التالية:[3]

- تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية لمختلف الإعانات والامتيازات التي يتحصلون عليها؛

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تعريف الوكالة، 2022/01/10، 20:45، http://www.andi.dz/

[2] المرسوم التنفيذي رقم96-296 المؤرخ في 8سبتمبر 1996، المتضمن "إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي"، الجريد الرسمية، العدد52، 1996، ص12.

[3] المادة 06، المرسوم التنفيذي288/03 المؤرخ في 6 سبتمبر2003، "**المعدل والمتمم من المرسم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996**" المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد54، 2003، ص 6-7.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات المنجزة مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط أصحاب المشاريع بالوكالة؛
- مساعدة أصحاب المشاريع عند الحاجة ومرافقتهم لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تكوين الشباب قصد ضمان السير الحسن للمؤسسات المصغرة وتحسين المعارف والقدرات.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

أولا: تعريف بالوكالة

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وقد ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يكون بالشكل الذي تطمح له السلطات العمومية، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع و متابعة انجازها. وتعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في وضعها الحالي أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة.

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتمثل مهامها الأساسية في:[1]

- تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما؛
- دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛
- منح سلف بدون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

الفرع الخامس: الصندوق الوطني لتأمين على البطالة

تعد البطالة المتفشية لأسباب اقتصادية مع مطلّع سنة 1994 بمثابة خطر من مخاطر الضمان الاجتماعي كالمرض وحوادث العمل وهذا ما جعل الدولة تسعى الى إنشاء نظام للتأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية

[1] الوكالة الوطنية للقرض المصغر، مهام الوكالة، 2022/01/10، 15:20، www. angem.dz

أولا: تعريف الصندوق الوطني لتأمين على البطالة

هي مؤسسة عمومية أنشأه سنة 1994 تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1]، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي[2]، ولا تنحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع تعويض للأجير بل تتعدى الى المساعدة على البحث عن الشغل بالإضافة الى دعم العمل الحر وتكوين بإعادة التأهيل.

ثانيا: مهام الصندوق الوطني لتأمين على البطالة

تتمثل مهام الصندوق فيما يلي:[3]

- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه؛
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع أحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل؛
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية.

الفرع السادس: الحوافز الممنوحة في إطار الهيئات الإمتيازية

تمكن الهيئات الإمتيازية المشاريع الاستثمارية من الاستفادة من الإعفاءات و التخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوجد ثلاثة مستويات من المزايا نلخصها كما يلي:

المستوى الأول: مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة

1- مرحلة الإنجاز:

أ- **المشاريع المنجزة في الشمال:** - الإعفاء من الحقوق الجمركية، - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، - الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري،

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، - تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار (خاص بالشمال) - الإعفاء مدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء ،

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال .

---

[1] المادة 1، المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 26 جويلية 1994م المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني لتأمين عن البطالة ، الجريدة الرسمية ، العدد44، 1994، ص6.

[2] المادة 2، نفس المرجع ، ص6

[3] المادة 5، نفس المرجع، ص6

ب- المشاريع المنجزة في الجنوب والهضاب العليا

إضافة الى المزايا الممنوحة للمشروعات المنجزة في الشمال نجد بعض المزايا الإضافية في الجنوب والهضاب العليا تتمثل في:

* التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة،

* التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية :

- بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا ، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة،

- بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير

2- مرحلة الإستغلال

أ- المشاريع المنجزة في الشمال

لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداءا من بدء النشاط و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الضريبية بطلب من المستثمر:

* الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات

* الإعفاء من الرسم على النشاط المهني

* تخفيض بنسبة% 50 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

- إعفاء كامل من الضريبة الثابتة الفردية (IFU) أو من الضرائب وفقاً لنظام الربح الحقيقي لفترة "03 سنوات أو 06 سنوات أو 10 سنوات" ، اعتمادا على موقع المؤسسة للمشروع ، وذلك من تاريخ تكليفه.

يمكن تمديد فترة الإعفاء هذه لمدة سنتين (2) ، عندما يوافق المستثمر على تعيين ثلاثة (3) موظفين دائمين على الأقل .يؤدي عدم الامتثال للالتزامات المتعلقة بعدد الوظائف التي تم إنشاؤها إلى سحب الإعانات واسترداد الرسوم والضرائب التي كان يجب دفعها.

ومع ذلك ، يظل المستثمرون - الأفراد في الضريبة الثابتة الفردية - خاضعين لدفع الحد الأدنى من الضريبة المقابلة لـ 50٪ من مبلغ10) IFU ، (DA 000، المنصوص عليه في قانون الضرائب ، لكل سنة مالية ، بغض النظر عن رقم الأعمال المحققة.

– تخفيض ضريبة الدخل العالمية (IRG) أو ضريبة دخل الشركات (IBS) ، حسب الحالة ، وكذلك ضريبة النشاط المهني (TAP) في نهاية الفترة الإعفاء خلال السنوات الضريبية الثلاث الأولى على النحو التالي:

– السنة الضريبية الأولى: تخفيض بنسبة 70٪ ؛

– السنة الضريبية الثانية: تخفيض بنسبة 50٪ ؛

– السنة الضريبية الثالثة: تخفيض بنسبة 25٪.

ب– المشاريع المنجزة في الجنوب والهضاب العليا

في مرحلة الاستغلال لمدة عشر

– إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

– إعفاء من الرسم على النشاط المهني،

– تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

– الإعفاء من ضريبة التحويل مقابل الاستحواذ على العقارات في سياق إنشاء نشاط صناعي.

– الإعفاء من رسوم تسجيل عقد تأسيس الشركات.

– تطبيق معدل مخفض قدره 5٪ من حيث الرسوم الجمركية على المعدات المشاركة مباشرة في تحقيق الاستثمار.

المستوى الثاني: مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة أو التي تخلق فرص عمل

يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الضريبية و المالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية و الفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الإستثمار، و في الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، و المنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، و تستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب 5 سنوات على مرحلة الاستغلال.

المستوى الثالث: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

1–مرحلة الانجاز:

– كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز

– منح إعفاء أو تخفيض ، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والضرائب والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، و كذا كل التسهيلات التي قد تمنح.

– إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، و المكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير

2– مرحلة الإستغلال:

– تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات،

– تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة،

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الاستثمار الفلاحي والهيئات الداعمة والمرافقة من عدة جوانب، وقد تنوعت هذه الدراسات بين دراسات عربية وأخرى أجنبية، مع تقديم بيان يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف والفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

المطلب الأول : الدراسات السابقة العربية والاجنبية

- **دراسة (عبد الحفيظ بوخرص ، الحواس زواق) بعنوان:**[1]

دور الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على دور الدعم الجبائي الممنوح للقطاع الفلاحي في الجزائر ومدى اسهامه في تطوير هذا القطاع من جهة، وتطوير مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. انطلاقا من تجربة هيئات ترقية الشغل والاستثمار التي تم إحداثها في الجزائر، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات والبيانات المتواصل اليها من المصادر المختلفة. وقد توصلت الدراسة أن الضعف المسجل في انسياب الاستثمارات نحو القطاع الفلاحي في الهيئات المختلفة(الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر) يبرز القصور المسجل في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر، ومن ثم ضعف مساهمتها في تطوير وتنويع الاقتصاد الجزائري (التشغيل، النمو الاقتصادي، القيمة المضافة)...

ولقد أوصت الدراسة بـ:

- وضع سلم أوليات في مجال الدعم الجبائي بين القطاعات الاقتصادية من جهة وبين فروع القطاع الواحد من جهة أخرى حتى تكون الاستفادة من هذا الدعم تتوافق مع أهمية القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطنية وحاجته للدعم الجبائي تبعا العقبات والصعوبات التي يعرفها؛
- العمل على تنويع أدوات الدعم الفلاحي بما يتناسب مع خصوصيات القطاع الفلاحي والعقبات التي تعترض تطويره؛
- يتوقف نجاح الدعم الجبائي في تنمية الاستثمار الفلاحي على توفر مناخ الاستثمار الجبائي المناسب والذي يتطلب إصلاحه الكثير من الجهود نظرا للثقل الكبير الذي يميز هذا المناخ مثل ما تبرزه التقارير المهتمة بهذا المجال.

[1] عبد الحفيظ بوخرص ، الحواس زواق، **دور الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 17, العدد 1، 2017، ص447-474

- **دراسة (وليد حمدي باشا) بعنوان:**[1]

دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000-2010 دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

هدفت هذه الدراسة توضيح التغيرات التي طرأت على السياسة الائتمانية للبنك من خلال معرفة حجم القروض الزراعية الممنوحة وكفاءة استردادها ودورها في تمويل القطاع الفلاحي في ضل السياسة الزراعية الحديثة في الجزائر، وبالتالي فإن هدف الدراسة هو تحليل النشاط الائتماني والتحصيلي لمؤسسة الإقراض الزراعي. ولقد تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي والتحليلي، والذي يقوم على جمع البيانات المتصلة بموضوع الدراسة وتحليلها واستخلاص الملاحظات والنتائج. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدولة تسعى إلى تحقيق أهدافها في اقطاع الزراعي عن طريق رسم السياسة الزراعية الملائمة لها، تقوم من خلالها بتوزيع الأموال على المزارعين في شكل قروض زراعية وفق سياسة ائتمانية زراعية عن طريق مؤسسات ائتمانية تخضع لإشرافها.

ولقد أوصت الدراسة بـ:

- المزيد من الاهتمام بالمزارع الصغيرة التقليدية من خلال توسيع قاعدة فئات القروض المتوسطة وطويلة الأجل؛
- إعادة النظر في منح القروض للمشاريع الزراعية وتلك التي لها علاقة بهذا النشاط وبالشكل الذي يضمن التشغيل الأفضل للموارد المالية المتاحة دون اقتصار توجيه الاستثمارات إلى القروض التنموية الصغار الفلاحين؛
- على صعيد الإقراض الزراعي ضرورة زيادة القروض الزراعية المخصصة لاقتناء التجهيزات واتخاذ آليات سليمة ومضمونة لتسديد القروض؛
- ضرورة إتباع سياسات إقراضية مخططة وعادلة في توزيع القروض وكذلك إتباع سياسات تحصيلية من شأنها تحسين المركز المالي للمصرف.

[1] وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000-2010 دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية**، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الموسم الجامعي: 2013-2014

- **دراسة (مزلف سعاد، شليحي الطاهر) بعنوان:**[1]

قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018) باستخدام نموذج Ardl

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار الفلاحي في تفعيل التنمية الفلاحية من خلال تحفيز العمالة الفلاحية وتأثيرها على الإنتاج الفلاحي، وتحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين الاستثمار الفلاحي والعمالة الفلاحية باعتبارها أهم عناصر الانتاج كمتغيرات مستقلة والإنتاج الفلاحي كمتغيرة تابعة خلال الفترة (1990-2018)، ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باعتباره من أنسب المنهاج البحثية للدلالة على الظاهرة المدروسة ووصفها، وقد تم دعم الدراسة بالمنهج الكمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية موزعة الابطاء ARDL، للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنتاج الفلاحي والمتغيرات المفسرة. ولقد توصلت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، إضافة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن، وأيضا وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين الإنتاج الفلاحي والاستثمار العمومي الفلاحي، في حين أظهرت تأثيرا سلبيا للعمالة الفلاحية على الإنتاج الفلاحي.

ولقد أوصت الدراسة بـ:

- الاهتمام بالمؤسسات والمعاهد العلمية وزيادة الإنفاق في الجوانب المتعلقة بتطوير التكنولوجيا الحالية وتشجيع البحث العلمي من خلال تحديث المناهج الدراسية وبما يتماشى مع التطور العلمي في دول العالم؛
- اتخاذ التدابير لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد وتقليل وتخفيف المخاطر وحجم الآثار السلبية؛
- زيادة حجم القروض المقدمة من قبل المصارف الفلاحية، سواء كانت قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وبما يتناسب مع حالة التضخم التي يشهدها البلد، مع مراعاة أن تكون أسعار الفائدة على هذه القروض مقبولة؛
- التركيز على التدريب النوعي للعاملين مما يزيد من خبرتهم وكفاءتهم في أداء أعمالهم وكيفية التعامل مع الفلاحين؛

[1] مزلف سعاد، شليحي الطاهر، **قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018) باستخدام نموذج Ardl** ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص 240-260

- **دراسة (بورحلة وردة، سيد اعمر مخطارية) بعنوان:[1]**

دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية –دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية أدرار–

هدفت هذه الدراسة الى اعطاء نظرة شاملة حول واقع المشاريع الاستثمارية الفلاحية في ولاية ادرار ومدى مساهمة دراسة الجدوى المالية في تحسينها، وذلك بالوقوف على اهم الاجراءات والأساليب المتبعة في عملية دراسة الجدوى وواقع تطبيقها من طرف المؤسسات المتدخلة والداعمة للقطاع الفلاحي، من خلال دراسة حالة العينة من المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الولاية. استخدمت الدراسة قصد الإلمام بجوانب الموضوع مزيج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. ولقد توصلت الدراسة من خلال تحليل نتائج الاستبيان أن هناك أثر ايجابي لدراسة الجدوى المالية في تحسين القطاع الفلاحي في ولاية أدرار.

ولقد أوصت الدراسة بـ:

- تعبيد الطرق للوصول الى المستثمرات الفلاحية بكل سهولة واريحية؛
- انشاء هيئة متنقلة لمراقبة الأسعار أدوات الفلاحية لتخفيض التكاليف الملقاة على عاتق المستثمرين الفلاحين؛
- تدعيم الكهرباء نظر لأهميتها وضرورتها في المستثمرات الفلاحية؛
- وضع أيام دراسية لتحسيس المستثمرين في هذا القطاع حول المستثمرات الفلاحية وطرق العمل فيها؛

- **دراسة (زراري ليلى، دردوري لحسن) بعنوان:[2]**

دراسة قياسية لأثر الاستثمار العمومي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة (1990–2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة مدى تأثير الاستثمار العمومي الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990–2018. ويستند هذا التحليل إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL))، أظهرت نتائج التحليل تأثيرا ايجابيا للاستثمار العمومي الفلاحي على الإنتاج الفلاحي، في حين أظهرت تأثيرا سلبيا للعمالة الفلاحية على الإنتاج الفلاحي.

ولقد أوصت الدراسة بـ:

- الاهتمام أكثر بالاستثمارات الفلاحية عن طريق منح تشجيعات وإعفاءات وضمانات

لمن يرغب في الاستثمار في هذا المجال، والعمل على تقديم الدعم كما هو الحال في الدول المتقدمة؛

---

[1] بورحلة وردة، سيد اعمر مخطارية، **دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية –دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية أدرار–**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية، شعبة العلوم التجارية، جامعة أدرار، الموسم الجامعي 2016–2017.

[2] زراري ليلى، دردوري لحسن، **دراسة قياسية لأثر الاستثمار العمومي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة (1990–2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، Recherchers economiques manageriales، المجلد 14، العدد 2، 2020، ص 01–22

- رفع القدرات التنافسية للقطاع الفلاحي على اجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتحسين تنافسية منتجاته في السوق المحلي والأسواق الخارجية، وهو ما يعمل على رفع الناتج الفلاحي.

- **دراسة (صدام ركابي، فريدة عزازي) بعنوان:**[1]

واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني. دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ardl) للفترة(1990-2015)

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) وذلك باستعمال بيانات سنوية ممتدة خلال الفترة (1990-2015) لأن هذا الأخير بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض عائدات المحروقات على الاقتصاد الوطني. ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لعرض الجانب النظري للقطاع الفلاحي والوقوف عند واقعه في الجزائر، كما تطلب استخدام المنهج القياسي من خلال محاولة بناء نموذج قياسي لتحديد مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام. وأظهرت نتائج تقدير النموذج الطويل الأجل وجود علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام والصادرات الزراعية والإنتاج الزراعي والقيمة المضافة للناتج الزراعي، وعلاقة عكسية بينه وبين الواردات الزراعية، كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

ولقد أوصت الدراسة بـ:

- ضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي كبديل للقطاع المحروقات؛
- ضرورة استغلال القطاع الزراعي لتمويل الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل؛
- الجزائر تتمتع بجميع المقومات اللازمة لتطوير القطاع وزيادة الصادرات الفلاحية.

- **دراسة (مرباح طه ياسين، فرحات عباس) بعنوان:**[2]

القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي من خلال دراسة دوره في الاقتصاد الجزائري ومكانته ضمن المخططات التنموية، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، بالتعرف على مقومات هذا

---

[1] صدام ركابي، فريدة عزازي، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني. دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ardl) للفترة(1990-2015)**، Revue Finance & marchés، المجلد 6، العدد 1،2019، ص272-291

[2] مرباح طه ياسين، فرحات عباس، **القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص 596-610

القطاع وأيضا تم انتهاج هذا المنهج في تحليل الإحصاءات التي تم جمعها حول موضوع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي له أهمية كبيرة في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، فالجزائر تزخر على مقومات طبيعية وبشرية في هذا القطاع إذ ما تم استغلالها بشكل أمثل، كما أنه يساهم في ترقية هذا القطاع والاستفادة منه لإحداث إقلاع اقتصادي فعال، كما توصلت الدراسة إلى أن هذا القطاع مر بإصلاحات كثيرة ركزت على إنعاشه وتفعيله لتحريك عجلة التنمية الفلاحية، لكن بالرغم من جهود الحكومة الجزائرية الجادة إلا أنها لم تصل للأهداف المنشودة.

ولقد أوصت الدراسة بـ:

- تشجيع الاستثمار الفلاحي مع تقديم الإعانات المادية والمعنوية للفلاحين ومع ضرورة الرقابة عليها؛
- التخطيط المستقبلي لمواجهة الكوارث الطبيعية (فيضانات، الجفاف التصحر) وهذا من خلال إعطاء أهمية أكثر للتغيرات المناخية و المحافظة على التوازن الإيكولوجي؛
- ضرورة الاعتماد على الإرشاد الفلاحي وذلك عن طريق وسائل الاعلام لتحسين المنتوج الفلاحي؛
- ضرورة تحفيز الدولة الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتج زراعي، من أجل زيادة حجم الإنتاج الزراعي في الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة فعاليته في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

- **دراسة (بشرى طيور) بعنوان:[1]**

دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر –دراسة حالة وكالات أم البواقي– ANSEJ, ANGEM,CNAC

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تجربة الوكالات الثلاثة، في مجال دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التوجيهات لتحسين الخدمات المقدمة من طرفها والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومن خلال الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار هذه الوكالات الثلاثة بولاية أم البواقي، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وكذا الاعتماد على المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي والاستعانة بالأدوات الإحصائية كالجداول والاشكال البيانية. ولقد توصلت الدراسة إلى المقاولاتية دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنه أصبح للمقاولاتية دور مهم في الاقتصاد الجزائري، لما لها من أهمية بالغة في دفع عجلة الاقتصاد.

ولقد أوصت الدراسة بـ:

[1] بشرى طيور، **دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر –دراسة حالة وكالات أم البواقي– ANSEJ, ANGEM,CNAC**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية والمحاسبية، التخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الموسم الجامعي 2018–2019

- تكثيف الجهود فيما يخص السياسات والبرامج الداعمة للمقاولاتية، والتنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها؛
- تكوين الجامعات الإطارات مقاولاتية من خلال فتح تخصص ماستر مهني؛
- تكثيف الأيام الإعلامية والتحسيسية وتقديم الارشادات والنصح للشباب الراغب في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الفضاءات العلمية (الجامعات، مراكز التكوين المهن وغيرها)؛
- منح الأولوية والامتيازات الإضافية للمشاريع التي تحقق قيمة مضافة خاصة في قطاع الفلاحة والصناعة، وكذا الاهتمام بالمشاريع التي تحمل الأفكار الجديدة.

- **دراسة (محمد قوجيل) بعنوان:**[1]

إشكالية تقييم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر–دراسة تحليلية–

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الأدبيات النظرية والمؤشرات الموضوعية النظرية حول تقييم أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية، مع التركيز على خصوصيات هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر الموجهة للفئات الهشة في إطار سياسة الدعم الاجتماعي لهذه الفئات، بغية الوصول إلى مقاربة شاملة متعددة الأبعاد لتقييم هذه الهيئات من أجل تحليل مسار الإصلاحات والتطورات التي عرفتها هذه الهيئات في الجزائر. وقد استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي والتحليلي . وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة دعم المقاولاتية وإنشاء المؤسسات في الجزائر يجب أن تشمل كل الأبعاد، مادية، قانونية، استشارية، تقنية، وتسهيلات مختلفة، بالإضافة إلى مرافقة ذلك بتخطيط استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية، الثقافية، والأولويات الاقتصادية، وذلك في إطار إستراتيجية وطنية محوكمة تأخذ في الحسبان كل الاعتبارات مع إشراك جميع الفاعلين انطلاقا من الجامعة ونظام التعليم، الإدارات، البنوك، المركز الوطني للسجل التجاري، شركات المحاسبة، الولايات، البلديات...الخ.

ولقد أوصت الدراسة بـ:

- ضرورة وضع استراتيجية واضحة مبنية على التنسيق الكامل بين هذه الهيئات ومختلف المتدخلين في النشاطات المقاولاتية (البنوك، الإدارات...)؛
- يجب التوفيق بين التوجه الاجتماعي لهذه الهيئات وتحقيق أهداف التنمية؛
- ضرورة تحديد القطاعات والنشاطات ذات الأولوية بالنسبة لهذه الهيئات.

[1] محمد قوجيل، **إشكالية تقييم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر–دراسة تحليلية–**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2017، ص 53–70.

- **دراسة (بن لحرش صراح) بعنوان:**[1]

دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر دراسة حالة angem, Cnac, Andi, Ansej

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المشاريع المقاولاتية بالجزائر. ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم استعمال المنهجين الوصفي والتحليلي؛ من خلال وصف وتحليل واقع المشاريع المقاولاتية في ظل تطبيق سياسة التحفيزات الجبائية وكذا إنشاء هياكل متخصصة في دعم ومرافقة أصحاب هذه المشاريع. تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، وذلك عن طريق وصف وتحليل واقع المشاريع المقاولاتية في ظل التحفيزات الجبائية الممنوحة، وكذا عمل هياكل الدعم والمرافقة. توصلت هذه الدراسة إلى تسجيل زيادة معتبرة في عدد المشاريع المقاولاتية وكذا خلق مناصب عمل جديدة بعد تطبيق الدولة لسياسة التحفيزات الجبائية وإنشاء هياكل الدعم، إلا أنها لا تزال غير كافية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، خاصة في ظل القيود والعراقيل التي يفرضها المناخ الاستثماري في الجزائر على نشاط المشاريع المقاولاتية.

ولقد أوصت الدراسة بـ:

- تفعيل دور هياكل الدعم من حيث المرافقة والتوجيه والإرشاد لأصحاب المشاريع المقاولاتية، وأن لا يقتصر فقط على جانب التمويل؛
- إلغاء شرط تحديد السن في بعض هياكل الدعم والمرافقة التي تفرضه، مما سيؤدي إلى فتح المجال أمام كل أفراد المجتمع لإقامة مشاريع مقاولاتية تتميز بالابداع والابتكار، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية على المستوى الوطني ولم لا على المستوى العالمي مستقبل؛
- العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر من جميع النواحي؛ الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، لجذب وتحفيز المشاريع المقاولاتية المحلية والأجنبية؛
- منح تسهيلات أكثر وتحفيزات جبائية أكثر للمشاريع المقاولاتية التي تعمل في مجال القطاع الزراعي.

[1] بن لحرش صراح، **دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر دراسة حالة angem, Cnac, Andi, Ansej**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص 284-303

- **دراسة (Ben Makhlouf Yasmina) بعنوان:[1]**

L'entrepreneuriat Féminin Et Les Dispositifs D'aide à La Création D'entreprises En Algérie

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير أنظمة الدعم لإنشاء الأعمال التجارية على ظاهرة ريادة الأعمال النسائية، وكذلك مساهمة الأخيرة في التنمية في الجزائر. تحقيقا لهذه الغاية استخدمت الدراسة مزيج بين المنهج الوصفي والتحليلي كما تم توزيع استبيانات على 160 امرأة استفدن من مساعدة أحد أنظمة الدعم العام لإنشاء الأعمال (ANGEM و ANSEJ و CNAC و ANDI). توصلت الدراسة إلى أن الحاجة إلى التمويل والرغبة في الخروج من حالة الخمول، التي تغذيها الدوافع الاجتماعية والشخصية (الرغبة في مساعدة الآخرين ، والازدهار ، والاعتراف الاجتماعي ، وما إلى ذلك) هي الدوافع الرئيسية التي تشجع المرأة الجزائرية لمناشدة أنظمة المساعدة في إنشاء الأعمال.

ولقد أوصت الدراسة بـ:

- تدريب النساء وإعلامهن بمختلف المنظمات الموجودة وحول أساليب الإدارة، التي يمكن أن تقلل من ترددها وتحسن أدائهن من أجل دعم رائدات الأعمال بشكل أفضل؛
- سيكون من الأنسب أخذ قضايا النوع الاجتماعي في الحسبان أثناء الدعم ، ومراعاة مهارات تنظيم المشاريع لدى النساء وإعدادهن لإدارة الائتمان الممنوح لهن.

- **دراسة (Mortet Sabrina) بعنوان:[2]**

Le Role Des Dispositifs D'aide Dans L'encouragement Des Femmes Entrepreuneures En Algerie « Etude De L'angem Au Niveau De La Wilaya De Relizane »

هدفت هذه الورقة البحثية إلى وضع جرد لريادة الأعمال النسائية في الجزائر فضلا عن خصائصها، والهدف الثاني هو فهم الدور يمكن لآليات المساعدة مثل: CNAC و ANSEJ و ANGEM أن تلعب دورا في تشجيع رائدات الأعمال من خلال أخذ ANGEM على مستوى ولاية غليزان كدراسة حالة. لتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي بالاضافة الى أنه تم توزيع مجموعة من الاستبيانات على عينة من 40 سيدة أعمال في غليزان بتمويل من النظام المستهدف وتم جمع 36 استبيانا، وقد توصلت الدراسة أن

---

[1] Ben Makhlouf Yasmina, **L'entrepreneuriat Féminin Et Les Dispositifs D'aide à La Création D'entreprises En Algérie**, Recherchers economiques manageriales, Volume 12, Numéro 4, 2018, Pages 477-494

[2] Mortet Sabrina, **Le Role Des Dispositifs D'aide Dans L'encouragement Des Femmes Entrepreuneures En Algerie « Etude De L'angem Au Niveau De La Wilaya De Relizane »**, La Revue des Sciences Commerciales, Volume 17, Numéro 1, 2018, Pages 79-96

عدد النساء قليل مع معدل منخفض جدا مقارنة بريادة الأعمال الذكورية ويمكن تفسير ذلك بالقيود الاجتماعية والثقافية، العقلية الأصولية والضغط الاجتماعي، وهما من العوامل التي تعيق المرأة عن خلق و إدارة مشاريعهم الخاصة في الجزائر.

ولقد أوصت الدراسة بـ:

- ضرورة تطبيق النظريات المتوصل اليها وعدم إبقائها في سياقها النظري؛
- البحث عن الخلل في عدم فعالية التدريبات والتوعية المعطاة لأصحاب المشاريع؛

يجب متابعة المشاريع بعد إنشائها حتى لا نسمح لأصحاب المشاريع باستخدام الاعتمادات لأغراض أخرى.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة.

من خلال مناقشة الدراسات السابقة سنقف على جوانب الاتفاق والاختلاف بينها، ثم نوضح الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدارسة الحالية.

أولا: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة.

اتفقت الدراسات السابقة في عينتها من الدراسة على الهيئات الداعمة والمرافقة للمقاولاتية في الجزائر بمختلف أشكالها، باستثناء دراسة **دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر والتي ركزت على التحفيزات الجبائية** ودراسة **القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي والتي قامت بإجراء دراسة قياسية على مساهمة القطاع الفلاحي، ودراسة دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية والتي ركزت على القطاع الفلاحي.**

اتفقت دراسات سابقة في استخدام أسلوب دراسة حالة باستثناء **دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر** والتي كانت دراسة وصفية، ودراسة **القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي** والتي كانت دراسة قياسية.

وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي والتحليلي باستثناء دراسة **دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر** والتي استخدمت المنهج الوصفي فقط.

اختلفت الدراسات السابقة من حيث هدف كل منها ، كما اتفقت على هدف مشترك هو التعريف بالهيئات الداعمة والمرافقة والتأكيد على أهميتها والدور الذي تلعبه في دعم وتنمية المقاولاتية لاسيما في المجال الفلاحي. باستثناء دراسة **دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر** والتي ركزت على دور وأهمية التحفيزات الجبائية في دعم وتنمية المقاولاتية.

المطلب الثاني : الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

من خلال استعراض أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ، نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام ، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

1. **منهج الدراسة:**

تضمنت هذه الدراسة فصلين (نظري/ تطبيقي) وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة. كما تضمنت تنوعا في منهج الدراسة لتشمل المنهج الوصفي والتحليلي.

2. **عينة الدراسة:**

اقتصرت هذه الدراسة على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بأدرار، للإطلاع على واقع دعم ومرافقة الاستثمار الفلاحي بالولاية.

3. **أدوات الدراسة:**

اقتصرت الدراسة على دراسة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالمستثمرات الفلاحية التي حظيت بدعم ومرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وهو ما يسمح بالوقوف على حقيقة الدعم والمرافقة الذي حظيت به مشاريع الاستثمار الفلاحي.

من العرض السابق يتضح لنا أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي بأدرار، فالدراسات السابقة ركزت على دور الهيئات الداعمة والمرافقة عامة ولم تركز على قطاع معين عكس دراستنا، واستخدمت دراستنا المنهج الوصفي والتحليلي، وكانت دراستنا مكملة للدراسات السابقة في بعض الجوانب.

خلاصة:

إن الوقوف على تحديد المقصود بالاستثمارات الفلاحية ضرورة ملحة أمام كل مهتم بالتنمية لتحديد مجال تدخل القطاع الفلاحي الذي أصبح يمثل أحد الركائز الأساسية في برامج التنمية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فالإستثمار في الفلاحة يعني التخلي عن شيء ما في الوقت الحاضر كالنقود أو الجهد أو الوقت لأجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم و دخلهم في المستقبل، فشراء محراث أو بناء حوض للري أو تعلم مهارة جديدة أو زراعة الأشجار و تربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها أشكال من الإستثمار ترمي إلى زيادة إنتاجية الفلاح.

إن ضعف القطاع الخاص وقلة الخبرة لدى قادة المشاريع قد قاد الدولة الجزائرية على ما يزيد عن عقدين من الزمن إلى الاتجاه نحو خلق أنماط أو مؤسسات خاصة للدعم والمرافقة، للتحفيز على الاستثمار من جهة ولتوظيف أكبر قدر من العمالة العاطلة من جهة أخرى، وفي سبيل تحقيق ذلك استحدث الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب سابقا والمسمى حاليا بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية .

وتحاول دراستنا معالجة فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي بأدرار، فالدراسات السابقة ركزت على دور الهيئات الداعمة والمرافقة عامة ولم تركز على قطاع معين عكس دراستنا، واستخدمت دراستنا المنهج الوصفي والتحليلي، وكانت دراستنا مكملة للدراسات السابقة في بعض الجوانب.

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية

تـمـهـيـــــــــد

إن تشجيع الاستثمارات في الجزائر تطلب اعداد برامج دعم تهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري وتحفيز المؤسسات على الاستثمار، في إطار هذه البرامج تم انشاء مجموعة من الهياكل التي تهدف إلى التنمية فيما يتعلق بالشغل والبطالة، ومن بين هذه الهياكل لدينا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" حيث تقدم هذه الأخيرة تسهيلات لخلق مؤسسات مصغرة وتشجيع الشباب وأصحاب الحس المقاولاتي، وذلك بتقديم تحفيزات واعانات وتمويل مشاريعهم.

وفي هذا السياق قامت الجزائر وكغيرها من دول العالم بإنشاء عدة هيئات ووكالات دعم ومرافقة من اجل تمويل القطاع الفلاحي والاستثمار فيه وذلك للنهوض بهذا القطاع الحساس والحيوي.

ولهذا سنحاول اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ومعرفة دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" في دعم وتطوير المشاريع الفلاحية في ولاية أدرار.

وبناء على ما سبق سوف نعالج في هذا الفصل المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع أدرار؛**
- **المبحث الثاني: دور الوكالة الوطنية في دعم وتنمية المقاولاتية وكالة أدرار في تمويل المشاريع الفلاحية.**

المبحث الأول: حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع أدرار وتقديم عام

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها وأهمها التخفيض معدلات البطالة وتحقيق دعم المشاريع المقاولاتية لدى الشباب المقاول الراغب في الاستثمار.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE فرع أدرار

سوف نتطرق في هذا المطلب في المقام الأول إلى نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE فرع أدرار، ثم نعرج إلى تعرف الوكالة ومهامها بالإضافة الى التطرق الى أهم أهداف استحداث هذه الوكالة

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE فرع أدرار

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20329 المؤرخ في 22/11/2020 والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وتغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08/09/1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية الدعم تشغيل الشباب، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. [1]

وقد تم فتح فرع أدرار للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 20 أوت 1998 يضم الفرع 05 ملحقات وهي:[2]

1-**ملحقة أدرار**: توجد بمقر الفرع (الولاية القديمة)؛

2-**ملحقة تيممون**: مقرها المقاطعة الإدارية تيممون بمقر مفتشية العمل؛

3-**ملحقة رقان**: مقرها وسط مدينة رقان؛

4-**ملحقة أولف**: مقرها مدينة أولف؛

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

[2] وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

5-**ملحقة برج باجي مختار:** مقرها المقاطعة الإدارية برج باجي مختار

ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

هي هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية الوزير المنتدب المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت بهدف مرافقة الشباب ذوي المشاريع قصد احداث أنشطة انتاجية وخدماتية أو توسيعها وفق مقاربة اقتصادية تهدف إلى خلق الثروة ومناصب العمل، بالإضافة إلى تشجيع أنواع الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية المبادرة المقاولاتية.[1]

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

أولا مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في:[2]

- إضافة إلى مهامها المحددة في قانونها الأساسي والمتمثلة أساسا في الإعلام، المرافقة، التكوين، الدعم، التمويل والمتابعة فإن الوكالة مكلفة أيضا بـ:
- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل وإحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- إعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني؛
- السهر على عصرنة عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛
- تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة؛
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة.

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
[2] وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ثانيا: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

- تطوير أشكال التعاون مع محيط المؤسسات المصغرة؛
- تسهيل إجراءات استحداث المؤسسات المصغرة؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة؛
- ضمان ديمومة المؤسسات ومرافقتها؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- العمل على جعل المؤسسات المصغرة عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE فرع أدرار

في هذا المطلب سيتم عرض وشرح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADEفرع أدرار

أولا: عرض الهيكل التنظيمي

الشكل رقم01: الهيكل التنظيمي لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADEفرع أدرار

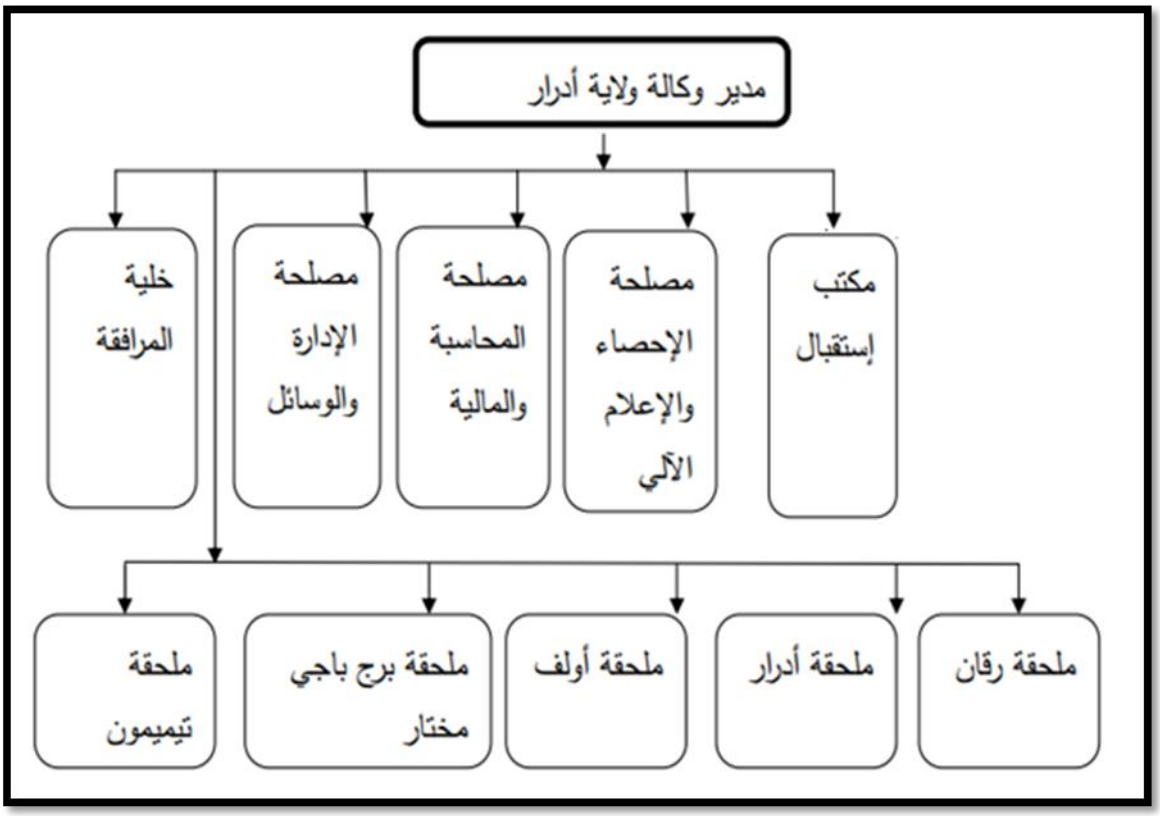

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات الوكالة

من خلال الهيكل التنظيمي للوكالة الموجود أعلاه، نلاحظ وجود أربعة مصالح مهمة والمتمثلة في مصلحة الإحصاء والاعلام الآلي ومصلحة الإدارة والوسائل ومصلحة المالية والمحاسبة ومصلحة المرافقة حيث لكل مصلحة مهام محدد، يترأس هذه المصالح مدير الفرع هو المسير الأعلى للوكالة وهو مسؤول عن تحديد وتوزيع المسؤوليات وعن التخطيط والتنظيم، التوجيه والرقابة حتى يتمكن من تسيير الوكالة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، كما نجد أن مدير الوكالة اضافة لتسييره لفرع أدرار هو أيضا ملزم بمتابعة الملحقات التابعة لولاية أدرار (رقان، أولف، برج باجي مختار، تيممون).

ثانيا: مهام كل مصلحة من مصالح الوكالة

تتمثل المهام التي تقوم بها كل مصلحة فيما يلي:[1]

1-**المدير:** هو المسؤول الأول عن الوكالة والمخول الوحيد للإشراف على أعمالها، وتتمثل مهام مدير الوكالة فيما يلي:

- يترأس لجنة انتقاد واعتماد التمويل؛
- يقدم كل القرارات التي تتخذ على مستوى الوكالة؛
- يسير ميزانية تمويل المشاريع والمسؤول عن السير الحسن للوكالة؛
- يتابع كل مشاريع التنمية في الوكالة.

2-**مكتب الاستقبال:** يتولى مكلف الاستقبال والتوجيه الوافدين للوكالة إلى المصالح المقصودة وكذا توجيه الشباب حاملي المشاريع سواء تعلق الأمر بالتسجيل أو غيره مما يلزم التسجيل

3- مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي:

أ-مهام مصلحة الاعلام الآلي:

- حفظ قاعدة المعطيات يوميا؛
- ارسال قائمة الشباب المستثمر على مستوى الوكالة الى المديرية العامة؛
- تثبت البرمجيات اللازمة للآلات والمستعملين؛
- صيانة عتاد الاعلام الالي.
- حماية الشبكة المحلية

[1] مقابلة مع السيد رئيس مصلحة المرافقة، 2022/03/10، على الساعة 9:00

ب-مهام مصلحة الإحصاء:

يتمثل مهامها الأساسي في متابعة المعطيات وتحليلها والخاصة بـ:

- الملفات المودعة؛
- الملفات المدروسة على مستوى اللجنة المحلية؛
- الملفات المودعة على مستوى البنك؛
- الملفات الممولة حسب: الجنس، نوع التمويل، عدد العمال، مبالغ التمويل، قطاعات النشاط، مناطق تمركز النشاط
- تقديم وتحضير الاحصائيات لجميع الهيئات (مديرية التشغيل، مديرية الفلاحة، مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)
- تصحيح المعلومات في قاعدة المعطيات.

4-مهام مصلحة المالية والمحاسبة:

تتمثل مهام مصلحة المالية والمحاسبة فيما يلي:

- حساب مصاريف الوكالة؛
- حساب القروض بدون فائدة؛
- حساب تحصيل القروض بدون فائدة؛
- اعداد ميزانية المحاسبة النهائية في نهاية السنة؛
- إعطاء امر بسحب الشيك من البنك.

5-مهام مصلحة الإدارة والوسائل:

يقوم رئيس مصلحة الإدارة والوسائل بتسيير شؤون المستخدمين والوسائل العامة لحسن سير عمل الوكالة، من خلال:

- اقتناء التجهيزات والمعدات اللازمة؛
- تسيير مخزون الوكالة؛
- اعداد عمليات الجرد السنوي؛
- تسيير شؤون المستخدمين من خلال القيام بعملية التوظيف واعداد كل المعلومات اللازمة شهريا لتسيير الوسائل البشرية

6-مهام مصلحة المرافقة:

تتمثل في:

- القيام بعملية تحسيسية إعلامية عن طريق الحصة الجماعية المبرمجة من طرف الوكالة؛
- استقبال ملفات الشباب؛
- الدراسة التقديرية للمشاريع الاستثمارية بناء على الدراسات التقديرية، دراسة السوق من طرف صاحب المشروع؛
- اجراء مناقشة مع صاحب المشروع فيما يخص الاستثمار من عدة نواحي كالتجهيزات، التكلفة الكلية للمشروع، المنافسة، مردودية المشروع وإذا وجد أن المشروع غير ناجح يوجه الشاب الى مشاريع أخرى؛
- انشاء شهادة تأهيل المشروع المصادق عليه من طرف اللجنة وتحضير ملف الاستثمار الى البنك الذي صادق عليه من اجل تحضير شهادة الموافقة البنكية؛
- تمويل المشروع من طرف الوكالة؛
- استخدام الأمر بسحب الشيك لصالح المورد وبعدها مباشرة يسلم العتاد الى صاحب المشروع.

المبحث الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المشاريع الفلاحية وكالة أدرار

لقد سعت الدولة ولازالت تسعى إلى دعم ومرافقة مختلف المشاريع الاستثمارية بولاية أدرار وتشكل مشاريع الاستثمار الفلاحي أولوية بالنسبة للوكالة مقارنة بالمشاريع الاستثمارية الأخرى نظرا لتوجه الدولة في الأونة الأخيرة إلى تشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من فاتورة الشراء

سنتطرق في هذا المبحث إلى دور الوكالة في دعم ومراقبة المشاريع الاستثمارية الفلاحية للفترة

المطلب الأول: صيغ التمويل والإعانات المقدمة من طرف المقاولاتية وكالة أدرار للمشاريع الفلاحية ا لدعم وتنمية لوكالة الوطنية

هناك عدة صيغ لتمويل المشاريع من قبل الوكالة والتي تم النص عليها من خلال القانون وهذا ما سنراه من خلال هذا المطلب

أولا: شروط منح التمويل والإعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة

1-شروط **التأهيل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE**

تتمثل شروط التأهيل للوكالة فيما يلي:[1]

- أن يتراوح سن الشاب من 18 إلى 55 سنة؛
- أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع؛
- ألا يكون قد استفاد من أي دعم لإنشاء مشروع؛
- أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد حسب قيمة المشروع

2: مسار إنشاء مؤسسة مصغرة

يجب على الشاب المقاول الراغب في انشاء مؤسسة مصغرة اتباع المراحل التالية:[2]

1-**التحسيس والاعلام:** حصول الشاب على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من مرافقة، تكوين، امتيازات، وفرص الاستثمار، وذلك عن طريق حضور إحدى التظاهرات التي

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
[2] وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تنظمها الوكالة بصفة دورية أو عبر الاطلاع على البوابة الرقمية الوكالة أو التقرب المباشر من إحدى فروع وملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني.

2- **تكوين فكرة المشروع:** إن فكرة المشروع يجب أن تكون نتيجة الدراسة والتقصي الناجع لفرص الاستثمار وكذا توافقها مع مؤهلاتكم (العلمية أو المهنية) وقدراتكم على تجسيدها.

3-**التسجيل عبر البوابة الإلكترونية:** بعد تعيين المشروع المراد إنشائه وكذا العتاد الواجب اقتنائه، يمكن للشاب الدخول إلى الموقع الإلكتروني للوكالة قصد مباشرة عملية التسجيل الإلكتروني عبر إدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه، شركائه إن وجدوا ومؤسسته.

4-**دراسة المشروع ومخطط الاعمال:** بعد اتمام مرحلة التسجيل تبدأ مرحلة التعمق في دراسة المشروع وعملية انجاز مخطط الاعمال بعد دعوتكم من طرف الوكالة، بمعية الإطار المكلف بمرافقة مشروعكم من خلال جمع كل المعلومات اللازمة فيما يخص:

- العتاد المراد اقتنائه؛
- مقر النشاط ولاسيما محيط المؤسسة المصغرة المراد انشاؤها؛
- دراسة السوق؛
- اختيار التقنيات؛
- الموارد البشرية؛
- الدراسة المالية.

5- **تقديم المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع:** خلال هذه المرحلة يقول صاحب فكرة المشروع بعرض مشروعه أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع، لدراسته والفصل فيه سواء بالقبول والتأجيل او الرفض المعلل.

- **حالة القبول:** يقوم بإيداع الملف الاداري والمالي؛
- **حالة التأجيل:** يقوم برفع التحفظات الموضوعة من طرف اللجنة من اجل اعادة عرض المشروع مرة اخرى امام اللجنة؛
- **حالة الرفض:** يمكنكم تقديم طعن لدى الملحقة في غضون 15 يوما بعد الحصول على قرار رفض اللجنة.

6-الموافقة البنكية والإنشاء القانوني للمؤسسة المصغرة

- يودع ملف صاحب فكرة المشروع لدى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية؛

- بعد الحصول على الموافقة البنكية، هو ملزم بالقيام بالإنشاء القانوني لمؤسسة المصغرة.

7-**تكوين الشاب المستثمر قبل تمويل مشروع:** يجب على صاحب المؤسسة المصغرة اتباع تكوين فيما يخص تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة، الذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق مكونيها

8-**تمويل المشروع:** بعد الانشاء القانوني للمؤسسة المصغرة واتمام الإجراءات تقوم الوكالة بتمويل المشروع

9-**انجاز المشروع والدخول في مرحلة الاستغلال:** بعد تمويل المشروع من طرف الوكالة واتباع كل الاجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة، يجب على صاحب المشروع الحصول على العتاد وتركيبه لمباشرة النشاط.

ثانيا: صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية مشاريع الاستثماري الفلاحي

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ثلاث صيغ للتمويل المشاريع الفلاحية تتمثل في:[1]

1: التمويل الذاتي

في هذا النوع من التمويل للمشروع الفلاحي يشكل كليا من المساهمة الشخصية للشباب، والهدف الأساسي للجوء الى هذا النوع من التمويل من اجل الاستفادة من الحوافز الضريبية، كما أن مبلغ الاستثمار في هدا النوع من الاستثمار لا يتجاوز 10.000.000 دج أي مليار سنتيم

الجدول رقم:01 صيغة التمويل الذاتي وكالة ANADE

مساهمة شخصية	القروض بدون فوائد
%100	%0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات الوكالة.

2: التمويل الثنائي:

يساهم طرفان في هذا النوع من التمويل هما: مساهمة شخصية لحامل المشروع الفلاحي، بالإضافة الى قرض بدون فوائد والذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المقاولاتية، كما أن مبلغ الاستثمار في هدا النوع من الاستثمار لا يتجاوز 10.000.000 دج أي مليار سنتيم

الجدول رقم 02: وكالة صيغة التمويل الثنائي ANADE

مساهمة شخصية	القروض بدون فوائد
%50	%50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات الوكالة

ثالثا: التمويل الثلاثي

يساهم ثلاث أطرف في هذا النوع من التمويل هم: مساهمة شخصية لحامل المشروع الفلاحي، بالإضافة الى قرض بدون فوائد والذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، زائد على هذين السابقين يوجد القروض البنكية المنخفضة الفائدة بنسبة 100%، كما أن مبلغ الاستثمار في هدا النوع من الاستثمار لا يتجاوز 10.000.000 دج أي مليار سنتيم

الجدول رقم 03 وكالة التمويل : الثلاثيANADE

مساهمة شخصية	القروض بدون فوائد	القروض البنكية
%15	%15	%70

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات الوكالة

ملاحظة: نسب التمويل المدرجة في الجدول أعلاه هي نسب عامة تطبق على المناطق الحضرية، لكن تختلف هذه النسب بحسب المنطقة المستثمر فيها ونوع الشخص المستثمر هل هو عاطل عن العمل أو طالب، والجدول الموالي يوضح هذه الفئات كل منها على حدا ونسب المساهمة في كل فئة

إجمالي المشاريع الممولة من طرف ANADنلاحظ أن الوكالة عمدت على تدعم مشاريع الاستثمار الفلاحي بحيث سجلت أكبر نسبة تمويل المشاريع في سنة 2016 وهذا نظرا لمشاكل المالية التي كانت موجودة ونظرا لتوفير السيولة المالية للبنوك ونلاحظ أن نسبة المشاريع الممولة انخفضت سنة 2019 و2020 وهذا راجع لعدة أسباب منها تراجع أو تدني أسعار المحروقات والذي أثر على تمويل ميزانية الدولة بصفة عامة وتمويل المشاريع العامة بصفة خاصة وفي 2020 نلاحظ انخفاض سعر المحروقات وهذا لتداعيات أزمة كورونا التي

شملت أغلب اقتصاد العالم وتدهور من مداخيل الدولة, وأيضا مناصب العمل المستحدثة كانت هناك نسبة معتبرة وهذا لوجود 406 مشروع ممول في 5 سنوات واستحداث 105 منصب عمل وهو شيء مشجع لدعم الاستثمار الفلاحي.

الجدول رقم04: مساهمات التمويل لوكالة ANADE

التمويل الثلاثي	مساهمة شخصية	القروض بدون فوائد	القروض البنكية
المنطقة الحضرية	%15	%15	%70
الهضاب العليا	%12	%18	%70
مناطق الجنوب	%10	%20	%70
الطلبة وخريجي التعليم العالي	%5	%25	%70

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات الوكالة

الشيء الملاحظ من الجدول أعلاه ان هذه الإصلاحات تصب في مجملها لفائدة الشباب حاملي الأفكار والمشاريع لاسيما منهم الطلبة وخريجي التعليم العالي، حيث تم تحديد نسبة المساهمة الشخصية للطلبة بمختلف أطوار التعليم العالي (ليسانس، ماستر، دكتوراه) بـ 5% من الكلفة الاجمالية للمشروع، مع مراعات عدم تجاوز سن 55 سنة عند تقديم المشروع، وهذا بغية تشجيعهم على الولوج عالم المقاولاتية وانشاء مؤسساتهم المصغرة في شتى المجالات وليس المشاريع الفلاحية فحسب.

ثانيا: الإعانات المالية والجبائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للمشاريع الفلاحية

تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عدة تسهيلات وامتيازات تشجيعية مختلفة يستفيد منها حاملي المشاريع، في مختلف مراحل إنجاز المشروع نستعرضها فيما يلي:

1-الامتيازات والإعانات الممنوحة في مرحلة الإنجاز:

أ-الامتيازات الجبائية:

يستفيد المشروع الفلاحي من الامتيازات الجبائية التالية: [1]

- تطبيق معدل مخفض نسبته 05% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الإكتسابات العقارية؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المشروع.

ب-الإعانات المالية

- قرض غير مكافئ (بدون فوائد) تمنحه الوكالة؛
- قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة 100% لكل القطاعات والنشاطات، يتم ضمانه من طرف صندوق الوكالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب دوي المشاريع؛
- قرض إضافي غير مكافئ عند الضرورة.

ملاحظة: بالنسبة لمدة تسديد هذه القروض فهي موضحة في الجدول الموالي:

05الـ جدول رقـ م : مدة سداد الـ قروض الـ بـ نـكـ ية

	الفرض البنكي	**القرض الغير مكافئ**
مدة التأجيل أو الارجاء لتسديد القرض	سنة ونصف	5 سنوات (التمويل الثلاثي)
		6 أشهر (التمويل الثنائي)
مدة تسديد القرض	5 سنوات	5 سنوات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات الوكالة

2-الإعانات والامتيازات الممنوحة في مرحلة استغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات واضافات البنايات، (لمدة 03 سنوات، أو ستة 06 سنوات للمناطق الجنوبية والهضاب العليا أو 10 سنوات لمناطق الجنوب الكبير)؛

[1] مقابلة مع السيد رئيس مصلحة المرافقة، 2022/03/15، على الساعة 9:00

– الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات الثقافية؛

– الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال، (لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط، أو ستة سنوات 06 للمناطق الجنوب والهضاب، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب الكبير)؛

– تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين 02 عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة 03 عمال على الأقل لمدة غير محدودة.

3-مساعدات مجانية:

تقدم الوكالة عدة مساعدات مجانية في مختلف مراحل إنشاء المشروع تتمثل في: الاستقبال، الإعلام مرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية خلال كل مسار إنشاء أو توسيع المشروع الاستثماري وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال من خلال تكوين فريق من المرافقين، تكوين أصحاب المشاريع الاستثمارية حول تقنيات تسيير المؤسسات، والقيام بدورات تدريبية ومعرفية دورية في الجامعات ومراكز التكوين لأجل التعريف أكثر بالوكالة.

المطلب الثاني: حصيلة المشاريع الفلاحية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

سنحاول في هذا المطلب التعرف على حصيلة المشاريع الفلاحية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، بإعطاء إحصائيات عن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة في ولاية أدرار بحسب شكل التمويل وحسب القطاع الفلاحي، وذلك بغرض مقارنة القطاع الفلاحي بإجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة، بالاعتماد على حصيلة الوكالة في الفترة (2016-2020).

الـجدول رقـم06: إجمالـي الـمشاريـع الـممولـة من طرف ANADE

السنة	مشاريع ممولة	مناصب عمل مستحدثة
2016	108	296
2017	37	98
2018	130	364
2019	79	216
2020	52	116
المجموع	406	1090

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات الوكالة

الـشكل رقـم :إجمالـي الـمشاريـع الـممولـة من طرف يـمـثل ANADE02

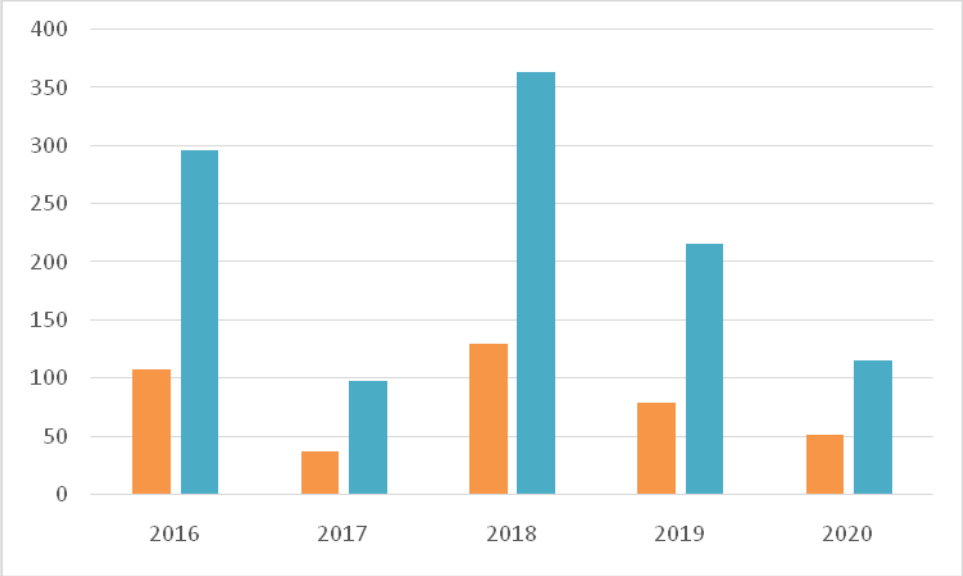

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أكثر المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كانت في سنة 2018 والتي بقابلها أكثر مناصب عمل مستحدثة بـ 364 منصب، يليه بعد ذلك عدد المشاريع الممولة في سنة 2016 بـ 108 مشروع، ثم سنة 2019 بـ 79 مشروع ممول بما يقابله 216 منصب عمل مستحدث.

والجدير بالذكر أن جميع المشاريع الممولة والمدونة في الجدول كانت في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ قبل تغير اسم الوكالة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية باستثناء المشاريع الممولة في سنة 2020.

والشيء الملاحظ من خلال تتبع الشكل أعلاه أن تطور المشاريع الممولة مع مناصب العمل المستحدثة شهد تذبذب خلال هذا الخماسي وعدم استقرار، وهذا راجع لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالراغبين في الاستثمار ومنها ما هو متعلق بالوكالة مثل البيروقراطية الإدارية وغياب الأليات القادرة على جذب الاستثمار.

07الـ جدول رقـ م:مـ شاريـ ع ممولـة بـ حـ سب شـكل الـ تمويـ ل

السنة	ثنائي		ثلاثي		ذاتي	
	مشاريع ممولة	مناصب عمل مستحدثة	مشاريع ممولة	مناصب عمل مستحدثة	مشاريع ممولة	مناصب عمل مستحدثة
2016	4	12	104	284	-	-
2017	2	7	35	91	-	-
2018	6	20	124	344	-	-
2019	1	7	76	204	2	5
2020	-	-	50	109	2	7
المجموع	13	46	389	1032	4	12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات الوكالة

يوضح الجدول أعلاه أن ما يمثل 96% من إجمالي المشاريع الممولة خلال هذا الخماسي المدروس هي مشاريع ممولة وفق صيغة التمويل الثلاثي

هذه الملاحظ توصلنا الى شيء مهم وهو أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية موجهة بشكل أساسي لمساعد فئة الشباب الذين لا يملكون رأس مال كافي للإنشاء مشروع بمساهمتهم الشخصية.

الـجدول رقـم :08 إجمالـي الـمشاريـع الـممولـة من طرفANADE

السنة	جميع قطاعات النشاط		القطاع الفلاحي	
	مشاريع ممولة	مناصب عمل مستحدثة	مشاريع ممولة	مناصب عمل مستحدثة
2016	150	296	108	99
2017	100	98	37	22
2018	200	364	130	65
2019	220	216	79	11
2020	140	116	52	10
المجموع	810	1090	406	207

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات الوكالة

بالنسبة للمشاريع المولة هناك مشاريع التمويل الثنائي تكون بين صاحب المشروع و البنوك و التمويل الثلاثي الذي يكون بين صاحب المشروع والوكالة والبنك و الصيغة الغالبة على المشاريع الممولة هي المشاريع ذات التمويل الثلاثي بحيث أنها سجلت حوالي 389 مشروع واستحدثت 1032 منصب عمل في حيث أن التمويل الثنائي كان يشكل نسبة 13 مشروع خلال (5) الخمس سنوات السابقة واستحدثت حوالي 46 منصب عمل.

الشكل رقم :03 يمثل إجمالي المشاريع الممولة من طرفANADE

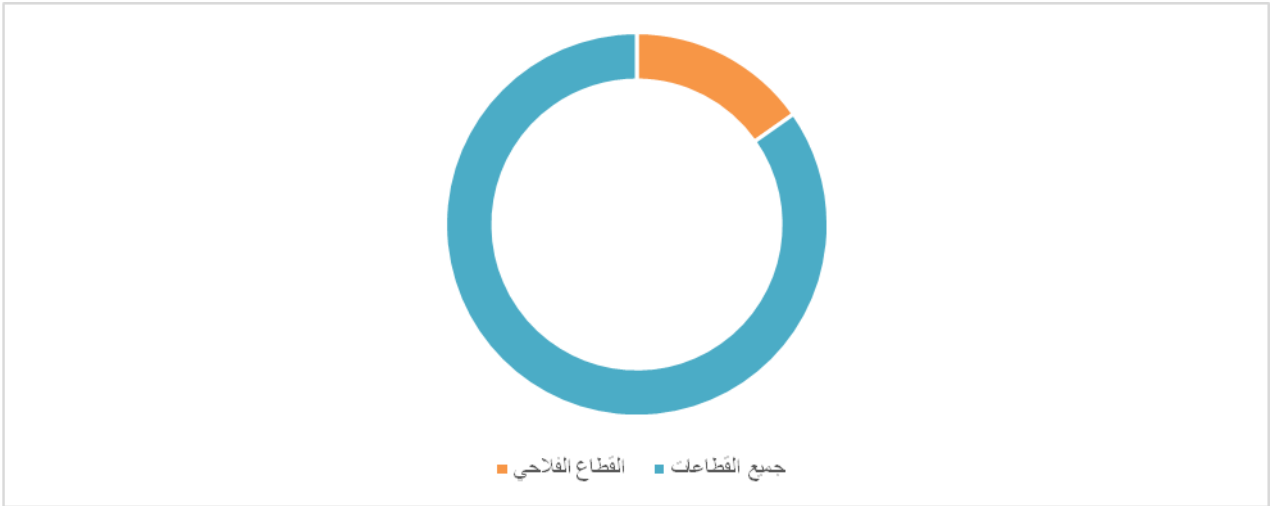

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل أعلاه يلاحظ أن القطاع الفلاحي يمثل 50% من إجمالي المشاريع القطاعات المختلفة وهي نسبة معتبرة إذا ما تم مقارنتها بجميع القطاعات المتنوعة والمتعددة (كالصناعة والبناء والصحة، السياحة....)

خاصة أن ولاية أدرار تعد من بين أهم المناطق الفلاحية في الجزائر رغم أنها في الصحراء إلا أنها تشهد نقلة نوعية في القطاع الفلاحي تجسدت في بروز ملامح جديدة لهذا النشاط الذي تحول من فلاحة معيشية محدودة لا تتعدى البساتين إلى مساحات زراعية واسعة، حيث احتلت مكانة رائدة في مختلف المجالات الزراعية بعد انتهاج سياسة واضحة المعالم من قبل الدولة واستغلال المقومات الموجودة في المنطقة لتنشيط القطاع.

خلاصة الفصل

يظهر جليا في هذا الفصل الدور الكبير الذي أولته الدولة للقطاع الفلاحي من خلال الدعم بواسطة الوكالات المنشئة بغيت الرفع من مستوى الاقتصاد عموما والفلاحة خصوصا. وذلك بمنح الإعانات والامتيازات الممنوحة في مرحلة استغلال المشروع، كذا منح مساعدات مجانية. وتظهر نسبة القطاع الفلاحي 50% مقارنة بالقطاعات الأخرى ما يظهر اهتمام الدولة بذلك خاصة وأن أدرار منطقة فلاحية وتزخر بمياه جوفية. تساعد في الاستثمار وخلق مشاريع خاصة من طرف ذوي الشهادات الجامعية الذين يطمحون في خلق أفاق جديدة للاستثمار

خاتمـــــة

خاتمــة

من خلال هاته الدراسة تبين لنا أن لمفهوم الاستثمار الفلاحي أهمية بالغة في كونه يمثل أحد المقومات الأساسية في اقتصاديات الدول ،كما يلعب دورا هاما في ترقية الصادرات و الحد من الواردات ، ويلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا لمساهمته في توفير مناصب الشغل لافراد المجتمع و توفير الغذاء و المواد الاولية للقطاعات الاخرى وإظهار قيمتها أمام منافسيها والأطراف المتعاملة معهم بالشكل الذي يضمن حقوقهم وعليه فإن من واجب المؤسسة أن تركز على هذا المفهوم ضمن إطارها التصوري .

من خلال الفصلين لهذه الدراسة استخلصنا النتائج و التوصيات كالتالي:

_ العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر من جميع النواحي .

_ جذب و تحفيز المشاريع المقاولاتية مع منح تسهيلات أكثر في المجال الزراعي .

_ مراعاة تنظيم المشاريع النسائية و إعدادهن لادارة الائتمان الممنوح لهن .

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها نوصي بما يلي:

_ نشر ثقافة الاهتمام بالاستثمار الفلاحي.

_ خلق مناصب شغل لليد العاملة المؤهلة ، و منحهم تسهيلات لعملية الدعم من خلال القروض لزيادة الانتاجية .

_ افاق الدراسة:

_ أهمية الاستثمار الفلاحي في كسب اليد العاملة .

_ واقع الاستثمار الفلاحي و أثره على البيئة.

قائـــــمة
المصادر والمـــراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. قدور فلاق حمزة، العرجاني محمد، **دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية –دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية ولاية عين الدفلى–**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الموسم الجامعي 2018–2019.
2. جواد سعد العارف، الاقتصاد الفلاحي، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن – عمان، 2009.
3. عثمان أحمد الخولي، محمود محمد الشريف، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1972.
4. رابح زبيري، الاصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على تطوره، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1996.
5. عبد الحفيظ بوخرص ، الحواس زواق، **دور الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 17, العدد 1، 2017، ص449
6. المادة21، أمر رقم 01–03 مؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
7. عبد الله حفصي، هيئات دعم التشغيل في الجزائر مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi في الفترة 2002 – 2017، مجلة الحوار الفكري، مجلد13، العدد14، 2018/06/15.
8. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تعريف الوكالة، 2022/01/10، 20:45، http://www.andi.dz/
9. المرسوم التنفيذي رقم96–296 المؤرخ في 8سبتمبر 1996، المتضمن "إنشاء الوكالة الوطنية الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي"، الجريد الرسمية، العدد52، 1996.

10. المادة 06، المرسوم التنفيذي288/03 المؤرخ في 6 سبتمبر2003، "**المعدل والمتمم من المرسم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996**" المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد54، 2003.

11. [1] الوكالة الوطنية للقرض المصغر، مهام الوكالة، 2022/01/10، 15:20، www. angem.dz

12. المادة 1، المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 26 جويلية 1994م المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني لتأمين عن البطالة ، الجريدة الرسمية ، العدد44، 1994.

13. [1] عبد الحفيظ بوخرص ، الحواس زواق، **دور الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 17, العدد 1، 2017.

14. وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000-2010 دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية**، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الموسم الجامعي: 2013-2014

15. مزلف سعاد، شليحي الطاهر، **قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج Ardl** ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2020.

16. بورحلة وردة، سيد اعمر مخطارية، **دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية –دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي في ولاية أدرار**-، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية، شعبة العلوم التجارية، جامعة أدرار، الموسم الجامعي 2016-2017.

17. زراري ليلى، دردوري لحسن، **دراسة قياسية لأثر الاستثمار العمومي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة (1990-2018) باستخدام نموذج الانحدار**

الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، Recherchers economiques manageriales، المجلد 14، العدد 2، 2020.

18. صدام ركابي، فريدة عزازي، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني. دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ardl) للفترة(1990-2015)**، Revue Finance & marchés، المجلد 6، العدد 1،2019.

19. مرباح طه ياسين، فرحات عباس، **القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص 596-610

20. بشرى طيور، **دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر - دراسة حالة وكالات أم البواقي- ANSEJ, ANGEM,CNAC**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية والمحاسبية، التخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الموسم الجامعي 2018-2019.

21. محمد قوجيل، **إشكالية تقييم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر- دراسة تحليلية-**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2017.

22. بن لحرش صراح، **دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر دراسة حالة angem, Cnac, Andi, Ansej**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 7، العدد 1، 2020.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Ben Makhlouf Yasmina, **L'entrepreneuriat Féminin Et Les Dispositifs D'aide à La Création D'entreprises En Algérie**, Recherchers economiques manageriales, Volume 12, Numéro 4, 2018, Pages 477-494 .

2. Mortet Sabrina, **Le Role Des Dispositifs D'aide Dans L'encouragement Des Femmes Entrepreuneures En Algerie « Etude De L'angem Au Niveau De La Wilaya De Relizane** », La Revue des Sciences Commerciales, Volume 17, Numéro 1, 2018, Pages